**المحور الثالث:الأنظمة الاقتصادية و طرق الإنتاج فيها**

 يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المبادئ و الأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية ، و التي تتضمن أساليب حل مشكلاتها الاقتصادية ، و أساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية ،و أساليب الإدارة الاقتصادية و تخطيط وفقا لتلك الأسس و المبادئ.

وقد شهدت النظم الاقتصادية، وعبر التاريخ الإنساني، تطورا كبيرا ، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو ينشدها النظام محل البحث للمجتمع .

وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادي للنظم الاقتصادية عدة تقسيمات انطلاقا من معايير مختلفة فهناك أولا تقسيم يعتمد على النشاط الاقتصادي الغالب ، فيقسم هذا التطور إلى اقتصاد الصيد، فاقتصاد الرعي والزراعة والتجارة والصناعة .

 وهناك تقسيم ثان يستند إلى وسيلة التبادل، فيقسم التطور إلى مرحلة الاقتصاد الطبيعى أو التقايضى، ثم الاقتصاد النقدي، وأخيرا الاقتصاد الائتماني .

 وهناك تقسيم ثالث يعتمد على حجم ونطاق العمليات الاقتصادية ، فيقسم التطور إلى مرحلة اقتصاد القرية، ثم اقتصاد الحضر، ثم الاقتصاد الإقليميى، ثم الاقتصاد الوطني، فالاقتصاد الدولي .

لكن أهم هذه التقسيمات شيوعا بين الاقتصاديين ه و ذلك التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة المشكلة لأي نظام اقتصادي، و هي القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية والمذهب الفكري.

 وهكذا يقسم تاريخ النظم الاقتصادية في أوروبا إلى مرحلة النظام البدائي، فنظام الرق، فالنظام الإقطاعي، فالنظام الحرفي، ثم النظام الرأسمالي، وأخير ا النظام الاشتراكي، النظام المختلط .

1. **النظام الاقتصادي الرأسمالي** :

 النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساسا على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكا سميت المصلحة إشباعا ، وإن كان منتج سميت المصلحة ربحا ، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور .

 يقوم النظام الرأسمالي على الحرية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي ينص عليه القانون . ويرتكز هذا النظام على مبدأي الملكية الخاصة و حرية التعاقد، ويقتصر دور الدولة على حماية حقوق الأفراد وحراسة مكاسبهم المبنية بالتأكيد على احترام حق الملكية وحرية التعاقد .

* **خصائص النظام الرأسمالي :**

**- الملكية الخاصة** : أن من أسس النظام الرأسمالي التنظيمية مبدأ الملكية الخاصة أو حق الفرد في تملك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية ملكية خاصة ، و لدولة هي الأخرى الحق في أن تتملك جانبا من الأموال الموجودة في المجتمع وهو ما يعرف بالملكية العامة لكن الغلبة تكون للملكية الخاصة أو ملكية الأفراد .

**- الحرية الاقتصادية :** من سمات التنظيم الرأسمالي حرية الاقتصادية و التي تضم حرية الاستهلاك، وحرية العمل، وحرية الإنتاج، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال داخليا وخارجي حرية التجارة .

**- الربح** : يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي أو بعبارة أخرى المصلحة الخاصة **-** الربح بأقل تكاليف بالنسبة للمنتج و إشباع أكبر قدر ممكن من الرغبات بأقل وحدات نقديةبالنسبة للمستهلك .

**- المنافسة و جهاز الأثمان** : النشاط الاقتصادي الرأسمالي يخضع للمنافسة و قوى السوق **(** العرض ، الطلب ( وجهاز الأثمان هو الذي يربط بين العرض و الطلب فهو الأداة الفعالةلإيجاد التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك ، لذلك الثمن أو الأسعار تقف وراء كل القراراتالوحدات الاقتصادية وهي تتحدد عند تلقي قوى الطلب على المنتجات الذي يحددهالمستهلكون مع قوى العرض الذي يحدده المنتجين في السوق ، لذلك يسمى الاقتصادالرأسمالي باقتصاد السوق أو اقتصاد العرض و الطلب .

* **ايجابيات و سلبيات النظام الرأسمالي :**

خصائص النظام الرأسمالي تتفق و طبيعة البشرية التي تسعى دائما لتملك و سيطرة و الحرية )حرية التملك و الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة( ، و قد ترتب عن ذلك مجموعة من الايجابيات نذكر منها :

- تنشيط الحافز على نمو و تراكم الثروة .

**-** تطور العملية الإنتاجية، وحدوث طفرة عالية في الإنتاج.

- ارتفاع مستوى المعيشة.

- تؤدي المنافسة لاستغلالالأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع و تحقيق الكفاءة.

* **أما سلبيات الرأسمالية فنذكر منها ما يلي :**

**-** التوزيع السيئ للملكية الخاصة للموارد وما ينجم عنه من تفاوت اجتماعي بين طبقة أقلية تمتلك الأكثرية من الموارد، وفئة أكثرية لا تمتلك إلا القليل منها.

- كما يؤخذ على الرأسمالية أن ما تدع و إليه من حريات هي حريات نظرية لا فعلية، نتيجة لسوء توزيع الدخول وما يؤدى إليه من تفاوت الفرص . فحرية العمل غير مكفولة للجميع من الناحية الفعلية حيث يتمتع أبناء الأغنياء بفرص أفضل من أبناء الفقراء في الحصول على المؤهلات العلمية وشغل المراكز الوظيفية العالية وإقامة المشروعات لحسابهم.

- كما أن حرية الاستهلاك حرية وهمية حيث لا يستطيع الفقراء الحصول على السلع التي يمكن أن يحصل عليها الأغنياء .

- يؤدى تركز الملكيات لفرد أو مجموعة من الأفراد )الشركات القابضة أو المتعددة الجنسيات) لانعكاس إرادة هذه الأقلية المالكة لغالبية ثروة المجتمع على السياسة العامة للدولة بما يحقق مصالحها.

**-** سيادة الاحتكار وليس المنافسة الكاملة كما تدعو إليها أدبيات الرأسمالية ففي ظل المنافسة تنخفض الأسعار بالبداية إلى أن يصبح المنتجين الضعفاء غير قادرين على البقاء في السوق أما الأقوياء فيصبحون محتكرين و يضعون الأسعار وفقا لشروطهم .

* **حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي :**

 يعتبر الفكر الرأسمالي أن المشكلة الاقتصادية المتمثلة بتعدد الحاجات و ندرة النسبية للموارد تعالج بتحقيق التوازن بين الموارد و الحاجات عن طريق ترك السوق تلعب دورها حيث يتم التوافق بينهما بصورة تلقائية بفعل قوى العرض و الطلب .

1. **النظام الاشتراكي**

 جاء النظام الاشتراكي لتصدي لمفاسد النظام الرأسمالي من احتكار و منافسة هادمة و استغلال الإنسان لأخيه الإنسان و صولا للازمات الاقتصادية دورية ، لذلك نادي العديد من المفكرين بإيجاد نظام اقتصادي أكثر عدالة تأخذ فيه الدولة دورا محوريا ، تسيطر فيه على الموارد المادية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج الإجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار .

 فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع من أرض وعمل ورأس مال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام .

* **خصائص النظام الاشتراكي :**

**- الملكية العامة لوسائل الانتاج** : النظام الاشتراكي يتأسس على إلغاء الملكية الخاصة للموارد الإنتاجية و أن الدولة هي المالكة للموارد أو لعوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع حيث تقتصر الملكية الخاصة على سلع الاستهلاك أو ما يحصل عليه الأفراد من دخول من عملهم لدى الدولة أو في شركاتها العامة، أو ما يدخرونه من أموال بشرط ألا تتحول هذه المدخرات إلى أموال عينية إنتاجية .

**- التخطيط الاقتصادي** : توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحديد ما يتم إنتاجه و ما يتم استهلاكه يتم كله من خلال تخطيط مركزي أو من خلال السلطة المركزية، وبعيد ا عن آلية الثمن وقوى العرض والطلب فيصبح محرك النشاط الاقتصادي و القرارات الاقتصادية لا يرتكز على السوق أو الأسعار بل يغيب السوق في النظام الاشتراكي تحل محله الخطة الاقتصادية ، و مع غياب السوق تغيب مختلف الحريات على كافة المستويات .

**- المصلحة العامة** يهدف النظام الاشتراكي لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بعيدا عن المصلحة الخاص و معيار الربح.

* **ايجابيات و سلبيات النظام الاشتراكي :**

**و من أهم سلبيا الاشتراكية :**

 لا تصل الحوافز المادية و المعنوية المقدمة من النظام الاشتراكي لمستوى الربح في النظامالرأسمالي مما يؤدي لعدم المبالاة و التراخي من جانب المسؤولين و المشرفين على بعضالمشروعات .

**-** غياب حرية المستهلك .

**-** إهدار الموارد الاقتصادية .

**-** عدم جودة الإنتاج .

- انتشارما يسمى بالبيروقراطية نظرا لوجود جهاز تنظيمي رقابي لجميع الأنشطة الاقتصادية .

**و من ايجابيات الاشتراكية** :

- التوزيع المتكافئ في السلطة .

**-** العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد .

**-** اختفاء الأزمات الدورية و حدوث استقرار في الاقتصاد القومي .

**-** عدم وجود الاحتكار .

* **حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي :**

 يرى الاشتراكيين أن المشكلة الاقتصادية تتكون من تناقض بين شكل الإنتاج و علاقات التوزيع الرأسمالية و حلها يكون بقيام الاشتراكية و فيما يلي توضيح مختصر لذلك :

* **شكل الانتاج** : علاقات ظالمة مستمرة من النظام الرأسمالي بواسطة مبادئه التي تصب فيمصلحة الأقوياء ، و تجعل العامل يعاني من سوء المعيشة و البطالة .
* **علاقات التوزيع :** العامل يشتغل أكثر ما يلزم و ينتج الكثير و لكنه لا يتحصل الا على اليسير و الفائض يذهب إلى الرأسمالي ) نظرية فائض القيمة (.

**3-النظام الاقتصادي المختلط** :

 يعتمد هذا النظام على آلية الجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالي و بعض خصائص النظام الاشتراكي ، حيث يجمع بين الحرية و التوجيه الكامل ، يتم حل المشكلة الاقتصادية فيه باعتماد جهاز الثمن في بعض جوانبها و بعض الآخر عن طريق الإدارة و التخطيط المركزي. حيث لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و لا يهدف لتركيز الإنتاج كله بيد الخواص و إنما يعتمد على إعطاء الخواص نوع من الحرية تخدم مصالحه و مصالح المجتمع.

 و من خلال الرقابة و التدخل المباشر للدولة يمنع الاحتكار ، و نجد في ظل هذا النظام مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص و القطاع العام من اجل الاستفادة من الخبرات الفنية و التخصص لدى القطاع الخاص و الاستفادة من الموارد الكبيرة التي لدى الدولة .

 من ناحية أخرى يمكن القول أن من خلال هذا النظام يمكن تلافي العديد من العيوب والانتقادات التي تتعلق بسوء و عدم كفاءة القطاع العام ، إضافة إلى انه يساعد في التخلص من الكثير من عيوب النظام الرأسمالي خاصة ما يتعلق بعملية الاستغلال و سوء استخدام الموارد المتاحة ، إضافة إلى انه يتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي .

* **الإنتاج و عناصره :**

**مفهوم الإنتاج** :

 في القديم عرف بأنه عمل مادي هدفه خلق الأرزاق بمعنى جعل الأموال صالحة للاستعمال الإنساني ، بينما ذهب الكلاسيك بقولهم أن الإنتاج ليس مجرد خلق أرزاق حيث لا يستطيع الإنسان خلق شئ من العدم و إنما الخلق عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه و تعالى ، و عليه يقولون أن الإنتاج هو العمل الذي يولد أو يضيف منفعة أو يشبع حاجة إنسانية و هو حاصل فكري أو مادي من صنع الإنسان يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلبية احتياجات الإنسان و رغباته .

 و يعرف علم الاقتصاد المعاصر الإنتاج بأنه عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج " الأرض ، العمل ، رأس المال ، و التنظيم " إلى سلع و خدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمنها .

و تهدف العملية الإنتاجية بدرجة الأولى لتحقيق منفعة الإنسانية و تلبية الحاجات الإنسانية وتحقيق الوفرة الكافية منها للمجتمع ، و إضافة لذلك فهي تسعى تعظيم أرباح المنتج و تحقيق تراكم رأس المال خاصة في ظل النظام الرأس مالي الذي يعد الربح المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية .

من خلال هذه التعاريف نجد أن الإنتاج يشكل محور كل نشاط اقتصادي ، سواء كان ذلك في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ، و سواءا كان إنتاجا ماديا ملموسا أو إنتاجا فكريا ، أو خدماتيا ، و هذا من زوايا متعددة أهمها زاوية المستهلك و زاوية المنتج و المجتمع و هذا ما يشكل دورة الإنتاج التي تمر في أغلب الأحيان بثلاث مراحل نختصرها في ما يلي :

**- مرحلة التداول** :

و هي عملية انتقال الإنتاج من يد إلى يد أخرى ، و هدف هذا التداول زيادة قيمة المنتوج ، فولا التداول لفقدت الأشياء قيمتها ، و كسد كل منتج عند منتجه الأمر الذي يؤدي الى انعدام الإنتاج .

**- مرحلة التوزيع** : تكمن أهمية التوزيع في زيادة الانتاج كونها العامل الذي يؤدي الى زيادة طلبها و بالتالي تحقيق الهدف من الانتاج .

**- مرحلة الاستهلاك** : و هي المرحلة النهائية لكل منتج حيث يتحقق من خلالها الهدف الأسمى للانتاج و هو تلبية حاجات الإنسانية التي تؤدي إلى استمرار الحياة و تقدمها .

**عناصر الإنتاج:**

تمثل عناصر الإنتاج كل ما يساهم في العملية الإنتاجية، فكما رأينا في محور تطور الفكر الاقتصادي تنقسم عناصر الإنتاج إلى ثلاثة عناصر أساسية و الأرض، العمل ورأس المال، و بتطور و تقد الفكر الاقتصادي ظهر عنصر التنظيم و فيما يلي سنتناول هذه العناصر بنوع من التفصيل:

**- الأرض أو الطبيعة :**

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها و يسميها البعض الأرض ، و هي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده و عرفها الإنسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة و زودته بما يحتاجه فكانت المصدر الرئيسي للإنتاج .

و من المعلوم ان التجاريين حيدوا الأرض كمصدر للإنتاج الثروة أما الطبيعيين فاعتبرو الأرض المنتج الوحيد للثروة ، اما ابن خلدون فانه يعتبر الطبيعة عنصرا منتجا يساهم بشكل كبير في العملية الانتاجية و اكتشف قوانين الريع بأنواعه و أكد على ضرورة العمل لاستخدام منافع الطبيعة ، و قد أكد آدم سميث فيما بعد ما توصل إليه ابن خلدون قائلا : " ان الطبيعة الزراعة تشارك أيضا في خلق القيمة و تعمل مع الانسان ، و رغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات الا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماما مثل ما تمتلك منتجات أكثر العمال أجرا" .

* **العمل :**

يقصد بالعمل الجهود الجسمية و العقلية التي يجريها الإنسان على الأشياء لينشئ بها منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل و ينقسم بحسب الفكر الرأسمالي إلى:

العمل الجسمي : الذي تقوم اليد بأكبر نصيب من مظاهره و لذلك يسمى أحيانا العمل اليدوي .

العمل العقلي : و من أهم مظاهره في الإنتاج العمليات الاختراعية .

العمل الإداري أو التنظيمي : و هو الذي يشرف على الأعمال الإنتاجية المباشرة

فينظمها و ينسقها و يضع كل منها حيث يحقق الغاية المقصودة من أقرب سبيل .

* **رأس المال** :

 لرأس المال أهمية كبيرة في العملية الانتاجية و لكن لا يمكن وجوده دون وجود الطبيعة و العمل البشري و يطلق رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الانساني و استخدمت في انتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل .

 و هناك عدة تقسيمات لرأس المال نذكر منها: اذ **ينقسم باعتبار نوعه** إلى :

مصنوعات إنسانية تستخدم في العملية الإنتاجية أو في الحصول على دخل : ابرةالخياط ، قلم كاتب عمومي ، أمواس الحلاقة ......الخ

مواد أولية أنتجها العمل الإنساني و استخدمت في إنتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل : كالغلال التي يبذرها الزراع في حقله ، القطن الذي يستخدم لصنع الأقمشة ... وما إلى ذلك .نقود و الأوراق المالية تستخدم في الإنتاج و في الحصول على دخل كأسهم الشركات و سنداتها ، المال الذي يودع بفائدة و النقود التي تقرض برح و فائدة .

**و ينقسم رأس المال باعتبار ثباته و دوامه** الى :

**-** رأس المال الثابت: و هو الذي يستخدم أكثر من مرة في العملية الإنتاجية أو في الحصول على دخل .

**-** رأس المال المتداول : و هو الذي يستخدم مرة واحدة في العملية الإنتاجية كالقطن الذي يصنع الأقمشة و الأجور التي تدفع للعمال .

 و تجدر الإشارة إلى أن الفكر الرأسمالي يعتمد تقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج ) الأرض ، العمل ،رأس المال ، التنظيم ( أكثر شهرة فيه ، و نجد رواد المدرسة الكلاسكية يعتمدون على التقسيم الثلاثي )الأرض ، العمل ،رأس المال( ، أما الاقتصاديون المعاصرين فيعتمدون على التقسيم الثنائي حيث يعتبرون التنظيم نوعا راقيا من أنواع العمل يدخل ضمن العمل العقلي و يجدون أن الأرض و راس المال يصعب التميز بينهما فيدخلون الأرض ضمن رأس المال و يصبح تقسيمهم يضم ) رأس المال ، العمل (.

أما بالنسبة لنظام الاشتراكي فهو يعد العمل عنصر الإنتاج الوحيد لأنه هو الذي يقوم بالعمليات التي يترتب عليها إيجاد منفعة و هو محور النشاط الإنساني كله ، ان هذا التأصيل النظري لهذا النظام لا ينفي الوجود الضمني لعناصر الإنتاج الأخرى به فمثلا التخطيط الذي تقوم به الدولة الاشتراكية ماهو إلا مظهر من مظاهر التنظيم ، و حصول على ريع الأرض أيضا ، والفوائد المقبوضة من روؤس الأموال المودعة بالبنوك بالدول الاشتراكية عبارة عن رأس مال و غيرها من مظاهر تواجد عناصر الإنتاج الأخرى بالنظام الاشتراكي .